ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار
وآثارها الاجتماعية على المواطنين
وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون
اعتمدت في الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى 2008م

المقدمة:

في ضوء التكليف الصادر من المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 4 – 3 ديسمبر2007 م للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بدراسة ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار وآثارها الاجتماعية على المواطنين وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون، وبناءً على قرار الهيئة الاستشارية في اجتماعها الأول من دورتها الحادية عشر المنعقدة في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 17 – 16 مارس 2008 م، بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه، فقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات كان الأول في الدوحة بتاريخ 16 مارس 2008، والثاني عقد في مسقط خلال الفترة 7 – 6 مايو2008 ، والاجتماع الثالث عُقد أيضاً في مسقط بتاريخ 2 يونيو2008 م.

وقد رفعت اللجنة تقريرها إلى الاجتماع الثاني من الدورة الحادية عشر للهيئة الاستشارية المنعقد في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة 3 - 4 يونيو2008 م، وبعد المناقشات والمداولات والمداخلات وتبادل وجهات النظر خلصت الهيئة إلى ما يأتي:

واقع ظاهرة التضخم في دول مجلس التعاون:

تشير البيانات الرسمية المتاحة بأن قيمة إجمالي مستوردات دول مجلس التعاون قفزت من 154.5 مليار دولار في عام2003 م إلى نحو 376 مليار دولار في عام 2007م، أي بنسبة زيادة قدرها143% . وتتماشى هذه الزيادة مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام، وإيرادات صادرات النفط الخام من دول المجلس .

لقد أدت هذه الزيادة في الإيرادات النفطية إلى ارتفاع في معدلات نمو حجم النقد، أو الكتلة النقدية في التداول إلى ما يتجاوز نسبة الـ20% ، مما ينعكس بطبيعة الحال على الزيادة الكبيرة في حجم الطلب الكلي .وعندما يكون المعروض السلعي غير مرن، من جهة، وعندما تستورد معظم السلع من الخارج، وخصوصا من منطقة اليورو والين، وتكون أسعارها آخذة بالارتفاع بسبب انخفاض سعر صرف الدولار الذي ترتبط به سائر العملات الخليجية، ما عدا دولة الكويت، من جهة أخرى فلابد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبنسب متصاعدة، طالما لا يتم اتخاذ السياسات

التصحيحية للتضخم في الوقت المناسب، سواء كانت هذه السياسات نقدية أو مالية أو تجارية أو تنظيمية .

مرت دول مجلس التعاون بمعدلات قياسية غير مسبوقة من التضخم خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم أن هناك العديد من المؤشرات تبين ارتفاع معدل التضخم في دول المجلس بوتيرة متصاعدة عاماً بعد عام غير أن التعامل مع تلك المؤشرات للجم جماح التضخم كان بطيئاً. ولعل من المناسب بيان أن تقوية وإعادة تأهيل آليات رصد تلك المؤشرات يجعلها مدخلاً في اتخاذ القرار، الأمر الذي سيؤدي إلى تفادي تفاقم المشكلة مستقبلاً. وعلى الرغم من أن هناك تفاوت في معدلات التضخم من دولة إلى أخرى من دول المجلس، إلا أنها جميعا تشترك في اتجاه زيادة هذه المعدلات سنويا، كذلك فإن الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم تكاد تكون واحدة في هذه الدول، ولا بد من الإشارة إلى أنه رغم غزارة الإحصائيات المعلنة عن حجم التضخم في دول المجلس، إلا أن الهيئة قد واجهت صعوبات لاستنباط الأسس والمعايير التي بُني عليها حجم التضخم في كل دولة، وتقدير حجم تأثير العامل الخارجي أي التضخم المستورد من تأثير العامل الداخلي بشكل منفرد ومقبول إحصائيا، كما أن الأرقام والإحصائيات المعلنة للتضخم لا تعبر عن قياس دقيق لحالة التضخم الفعلية، حيث تشير الإحصائيات الرسمية خلال عام2007 م إلى أن معدل التضخم بلغ 13.8% في دولة قطر، و 12%في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 9.5 %في سلطنة عمان، و 5.3 %في المملكة العربية السعودية، و 5.3%في دولة الكويت، و 3.3 %في مملكة البحرين، إلا أن هذه المؤشرات المعلنة هي عبارة عن متوسطات لا تعبر عن حقيقة التضخم الفعلي حيث تجاوز في بعض القطاعات الخمسين بالمائة.

لعل أكبر قطاعين تأثراً بحالة التضخم في دول المجلس هما قطاعي الغذاء والسكن مما يستدعي بعض التفصيل حول واقع الأمر في هذين القطاعين .

فبالنسبة لقطاع السلع الغذائية: ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الغذائية وعلى الأخص الحبوب من قمح وذرة وأرز خلال الستة الأعوام الأخيرة وبلغ معدل الزيادة في العام الماضي2007 م نسبة 66% لسلعة القمح و 16%لسلعة الأرز، ثم ارتفع منذ يناير العام الحالي2008 م إلى 25% في حالة القمح و 141%للأرز، وتفكر الدول المصدرة للأرز مثل تايلاند وبورما وفيتنام وكمبوديا بتأسيس منظمة الدول المصدرة للأرز لإدارة السعر العالمي للأرز، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى تنامي الطلب العالمي لهذه السلع من جهة وإلى عدم قدرة العرض على الاستجابة لهذه الزيادة من جهة أخرى، فمن ناحية الطلب ارتفعت معدلات الدخول والنمو السكاني في العالم،

ولكن جاء ارتفاع الطلب بشكل أساسي من رغبة الدول الغنية لإنتاج الوقود الحيوي باستخدام الحبوب حيث بلغ الطلب على الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي 50% من مجمل الطلب الكلي في العالم لعام2007 م، وعلى الرغم من إلقاء اللائمة في زيادة الطلب العالمي على ازدياد الطلب لهذه السلع في الدول النامية التي شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية كالهند والصين، إلا أن هذه الدول مازالت تصدر الحبوب للخارج وذلك بعد استيفاء الطلب الداخلي .لم يستطع العرض العالمي الاستجابة لزيادة الطلب لأسباب عديدة منها ارتفاع كلفة إنتاج الحبوب بسبب شح المياه وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع أسعار الأسمدة والبذور واليد العاملة وارتفاع أسعار الطاقة والشحن، في الوقت الذي ساهمت فيه الدول الغنية بالإضرار بتجارة الدول الزراعية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجاتها الزراعية ومن خلال دعم قطاعها الزراعي غير التنافسي بالإعانات المختلفة، كذلك ساهمت الكوارث الطبيعية والمضاربات في أسواق السلع الغذائية إلى إضافة هامشاً آخر من الزيادة في الأسعار .
وقد أشارت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة إلى أن زمن الغذاء الرخيص قد ولى وأن أسعار الغذاء لن تعود إلى سابق عهدها وأن على العالم أن يصل إلى توازن جديد في أسواق هذه السلع.
تواجه دول مجلس التعاون معضلة تناقص المياه الجوفية وشحة الأراضي الصالحة للزراعة حيث أن الإنتاج المحلي من السلع الغذائية سيكون بتكاليف متصاعدة وغير تنافسية وعلى حساب نضوب المياه الجوفية، فقد بدأت المملكة العربية السعودية بالتخلص تدريجياً عن برنامج إنتاج القمح الذي تأسس منذ ثلاثين عاماً بهدف الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الأساسية للسبب نفسه، وحيث أن فاتورة الواردات من السلع الغذائية في دول المجلس تبلغ عشرة بلايين دولار وهذه تساوي 95% من مجمل الاحتياجات الغذائية العامة للسكان في هذه الدول مما يجعل دول المجلس في حالة من الانكشاف والاعتمادية العالية على الغذاء المستورد ويضع معضلة الأمن الغذائي في أولويات متخذي القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار الحبوب بدول المجلس إلى أكثر من 57% خلال الأعوام الست الماضية وقد أدى ذلك إلى ارتفاع السلع المكملة للحبوب كاللحم والدجاج ومنتجات الألبان وارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل عام إلى ما يزيد عن 40% خلال العام الماضي2007 م.
أما بالنسبة لقطاع السكن فقد تفاقمت الأزمة السكنية على الرغم من نمو قطاع العقار خلال السبع أعوام الماضية في دول المجلس وتأسيس العديد من الصناديق والشركات الاستثمارية العقارية فقد تجاوز النمو في القطاع العقاري نسب النمو في القطاعات

الاقتصادية الأخرى واستحوذ على نصيب الأسد من مجمل الاستثمارات الخاصة. كان النمو مدفوعاً بارتفاع نسبة السيولة وسماح التشريعات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر وحرية تملك الأجانب للعقار في أغلب دول المجلس كالإمارات وقطر والبحرين وعمان .وعلى الرغم من زيادة المعروض من الوحدات السكنية خلال هذه السنوات إلا أن العرض لم يستطع الاستجابة للطلب المتنامي على أثر التضاعف السكاني الوافد والتغيرات الديموغرافية المصاحبة للنمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة على أثر ارتفاع أسعار النفط وقد تعدت معدلات النمو في القطاع العقاري معدلات النمو الاقتصادي.

من أسباب عدم استجابة العرض للطلب في الوقت المناسب ارتفاع أسعار مواد البناء المستوردة سواء بسبب انخفاض القوة الشرائية للدولار ومن ثم للعملات الوطنية أو بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار النقل التي انعكست بدورها على واردات دول المجلس من مواد البناء. كذلك كانت الاختلالات بين العرض والطلب في بعض أنواع السكن أعلى من غيرها حيث بلغت الأزمة حدتها في قطاع المساكن لذوي الدخل المحدود والمتوسط لأن أغلب المشاريع العقارية استهدفت الوحدات السكنية الفاخرة الموجهة للمستثمرين المحليين والخارجيين على الأغلب.

والسبب الثالث لهذا هو أن طبيعة العرض في القطاع العقاري عادة ما يتميز بفجوة زمنية بينه وبين الطلب وهي فترة الإعمار .فإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع الأسعار غير المرتبط بقوى العرض والطلب والناتج عن المضاربات العقارية وهي تتم بواسطة صغار المضاربين وسماسرة العقار ولكن بشكل أكبر بواسطة الشركات العقارية التي انتشرت في دول مجلس التعاون وقد ساهمت الحكومات مباشرة في بعض دول المجلس في هذه الشركات أو أتاحت لها شراء الأراضي الحكومية بأسعار مدعومة .

وتقوم هذه الشركات في الغالب ببيع الوحدات السكنية المخطط لها وذلك في فترة تتراوح ما بين 3 إلى 4 سنوات قبل التسليم الفعلي لهذه المساكن مما يجعلها عرضة للمضاربة خلال هذه الفترة قبل أن يتسلمها الساكن الحقيقي .والسبب الرابع هو التأخر في توفير أراضي سكنية مناسبة للمواطنين.

ويرى بعض المحللين أن ما يجري في سوق العقار حالياً ما هو إلا فقاعة سوف تهدأ خلال السنوات الثلاث القادمة، وأن ارتفاع الإيجارات الحالي ناتج عن اختلال بين العرض والطلب ومن المتوقع أن ينخفض في العام2011 م بنسبة تتراوح ما بين 15%إلى.20%

إن واقع التضخم في دول المجلس يتطلب دون شك تفصيل وتفكيك للعوامل الأساسية المسببة للتضخم سواء كان بمعدلات حثيثة كما في دولة قطر ودولة الإمارات العربية

المتحدة أو بمعدلات زاحفة كما في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آخذين في الاعتبار أولاً، الاقتصاد والسياسات النقدية والمالية المتبعة في كل دولة على حدة وقراءة المؤشرات المالية والنقدية والتجارية المشتركة لدول المجلس مثل ارتباط عملاتها بالدولار ومن حيث طبيعة شركاءها التجاريين، إلى غير ذلك من عوامل التأثير المشترك أو المتبادل ما بين دول المجلس.

وبالنظر إلى ما تشهده الساحة الدولية من تقلبات اقتصادية وارتفاعات قياسية في معدلات التضخم في بعض الدول الأمر الذي أدى إلى وجود مشكلة حقيقية يعاني منها المواطنين والمقيمين في دول الخليج العربية مما يستوجب القيام بدراسات علمية للبحث عن أسباب الظاهرة وانعكاساتها السلبية ومعالجتها.

ويمكن أن نقسم العوامل والأسباب التي أدت إلى التضخم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية على النحو التالي:

أ (العوامل الداخلية

1- السياسة المالية التوسعية للإنفاق الحكومي :

تلعب السياسة المالية أدواراً مهمة في الحد من التقلبات الاقتصادية وتقليل الآثار السلبية لها كما تقوم بدور كبير في الحد من التضخم، حيث تقوم السياسة المالية والنقدية بتنشيط الاقتصاد خلال الركود والتباطؤ الاقتصادي أو الحد من النمو القوي لذا تكون السياسة المالية توسعية في حال الركود وانكماشية في حال النمو، وعلى العكس منها فإن السياسة النقدية تكون انكماشية إذا كانت السياسة المالية توسعية وتكون توسعية إذا كانت السياسة المالية انكماشية وذلك لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والحد من الدورات التي تصيب الاقتصاد أو ما يسمى الدورة التجارية، وفي حالة التضخم والنمو القوي فإن السياسة المالية والنقدية تتعاون وتتناغم في الحد من النمو الذي يسبب التضخم بأن تكون كلاهما انكماشية للحد من فورة الطلب على السلع والخدمات فتقوم الدولة بترشيد إنفاقها وتقليل الإنفاق الاستهلاكي مثل بناء المقار الإدارية والمشتريات السلعية وتأجيل بعض المشاريع الغير أساسية بحيث لا يؤثر ذلك على الاقتصاد بشكل سلبي وإنما انتقائي لخفض الطلب الكلي، كما تقوم بتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تكون الأسعار فيها عالية مثل الإسكان ودعم السلع أو تقديم مساعدات مالية لذوي الدخل المحدود وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي لتخفيف آثار التضخم، كما تقوم بمراجعة الرسوم على السلع والخدمات وبطريقة انتقائية للحد من ارتفاع الأسعار، كما تقوم السياسة المالية) الموازنة (بدعم قطاع المواصلات من طرق ومواني لفك الاختناقات وتسهيل انسياب السلع والخدمات.

يلاحظ أن دول المجلس قد اتخذت جميعها سياسات إنفاق توسعية منذ ارتفاع أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية وقد بلغ الإنفاق الحكومي في جميع هذه الدول ما يزيد عن ربع الناتج المحلي الإجمالي وهذه نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية وكبر حجم القطاع الحكومي في الاقتصاديات الوطنية حيث تقوم هذه الحكومات بتمويل العديد من مشروعات البنية التحتية وبرامج الدعم المختلفة وقد ساعدت هذه السياسات على زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الأسعار.

2- انخفاض التنافسية في الأسواق المحلية وضعف آليات حماية المستهلك :

مما لا شك فيه أن من الأسباب المهمة في ارتفاع أسعار السلع وخاصة الاستهلاكية منها، في أسواق دول الخليج العربي المحلية يعود إلى ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرة السوق المحلية على سد الطلب المتزايد والناتج عن زيادة دخل الفرد. ومن النتائج السلبية لضعف وعدم قدرة السوق على توفير المواد الأساسية هو انخفاض التنافسية في الأسواق المحلية لكون أغلب المواد الاستهلاكية وخاصة المستوردة منها تحت سيطرة عدد صغير من الأفراد والشركات والتي استغلت الظروف الاستثنائية التي تعاني منها الأسواق المحلية والعالمية والمتعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى رفع أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف وعدم وجود آليات لمراقبة الأسعار وحماية المستهلك من استغلال ذوي النفوذ والسيطرة على تسويق أسعار السلع والخدمات قد انعكس وبشكل سلبي على المستوى المعيشي وخاصة بالنسبة لأصحاب الدخول القليلة والطبقات الفقيرة .لذا فإنه من الأجدى أن تتدخل الحكومات عن طريق مراقبة الأسعار وإلى تشريع وسن القوانين من شأنها حماية المستهلك من استغلال بعض الأفراد والشركات وسيطرتهم على أسعار المواد الاستهلاكية. كما يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس العمل على تخفيف حدة ارتفاع الأسعار وذلك من خلال تحمل مسئوليتهما الاجتماعية والوطنية .

3- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:

اتبعت دول مجلس التعاون سياسة سعر صرف تقوم على تثبيت عملاتها الوطنية إلى الدولار الأمريكي، أسوة بكثير من الدول النامية. المبرر الوحيد لهذه السياسة هو حماية أسعار صرف عملاتها الوطنية بالاعتماد على عملة أكبر الاقتصاديات العالمية تقود السياسة النقدية والمالية فيه مؤسسات مالية متطورة ولذا يلقي عبء الإدارة المالية المحلية على هذه المؤسسات المالية العريقة.

ولكن إذا كانت السياسات النقدية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما متناغمة مع الظروف الاقتصادية المحلية في دول المجلس، كان تثبيت العملة المحلية

إلى الدولار هو أفضل الوسائل لحماية العملات الوطنية من تقلبات السوق، ولكن إذا حدث وأن كانت الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة ومن ثم السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومة الأمريكية متناقضة مع الظروف الاقتصادية المحلية في دول المجلس فإن السياسات النقدية في الاقتصاد الأمريكي وتبعية السياسات النقدية في الدول الخليجية بحكم التثبيت بالدولار سوف تشل يد الحكومات الخليجية من حسن الإدارة النقدية المناسبة للظروف التي تمر بها .وهذا ما تمر به الدول الخليجية في الوقت الحاضر.

4ـ ضعف هيكلة الاقتصاديات الخليجية واعتمادها الكبير على الاستيراد :

تعتمد المقدرات الإنتاجية للاقتصاد الخليجي إجمالا على قطاع النفط والغاز وبالرغم من أن هذا الاعتماد أكسب الاقتصاد الخليجي موقفا اقتصاديا عالميا مؤثراً، إلا أنه ساهم بصورة مباشرة في ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الخليجي في ظل غياب القدرة على التنويع في معظم دول المجلس وهذا بدوره قلل من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الخليجي إجمالا.

5ـ عدم وضوح السياسة السكانية:

الزيادة المضطردة في عدد السكان سواء كانوا مواطنين أو وافدين مما يترتب عليه زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، ويلاحظ أن الزيادة السكانية غالباً ما ترتبط بزيادة الإنفاق العام وتوسع النشاط الاقتصادي.

6ـ ضعف التنسيق الإقليمي في السياسات الاقتصادية الكلية:

مثل تعطل إطلاق العملة الخليجية الموحدة والتي يمكن أن تمنحها قدرة أعلى على التعامل مع مشكلة التضخم والظواهر الاقتصادية الأخرى.

ب (العوامل الخارجية:

1ـ نمو الاقتصاد العالمي وخاصة لدول شرق آسيا ـ الصين والهند:

إن زيادة الطلب الكلي على النفط وبقية السلع الأولية، أدى إلى ارتفاع أسعارها وهذا بحد ذاته أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والشحن وتكلفة التأمين وبالتالي إلى زيادة أسعار السلع المصدرة .وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة بين 2007 – 2004م سجل الاقتصاد العالمي متوسط نمو سنوي وصل إلى 5.2% مما ترتب على هذا النمو العالمي زيادة الطلب على العديد من السلع والخدمات وأدى إلى ارتفاع أسعارها .

2 ـ ارتفاع معدل التضخم في اقتصاديات الشركاء التجاريين لدول المجلس:

بالإضافة إلى أن ارتفاع سعر عملات تلك الدول بالنسبة للدولار قد ساهم في زيادة أسعار السلع والخدمات المصدرة منها إلى دول المجلس وأدى إلى المساهمة في ارتفاع نسبة التضخم في دول مجلس التعاون.

3 ـ ضعف التنسيق العربي والعالمي لمعالجة ظاهرة التضخم في ضوء المساعي التي تبذلها المنظمات والهيئات والتجمعات العربية والعالمية.

آثــار التضخـــم:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم تشكل قلقا في الشارع الخليجي سواء كان بالنسبة للمستثمرين أو المستهلكين وكذلك بالنسبة للحكومات والهيئات المعنية بسبب ما لها من آثار وانعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

ومن تلك الآثار :

(1انخفاض القوة الشرائية للعملات الخليجية :

ذلك أن القيمة الحقيقية لهذه العملات في تناقص مستمر ومع أن هذا التناقص يجعلها في موقف تنافسي أفضل إلا أن ارتفاع أسعار المواد الخام والمعدات الصناعية المستوردة يؤدي إلى تدني الصناعة وينجم عنه تعطيل للطاقات الإنتاجية وزيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة.

(2تآكل الودائع والاحتياطات المالية الخليجية :

حيث تعرضت القيمة الحقيقية لاحتياطيات دول المجلس من النقد الأجنبي بالدولار واستثماراتها التي تزيد على 1.2 تريلون دولار إلى التآكل بسبب التضخم وانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع استمرار تدفق العوائد النفطية من النقد الأجنبي لدول المجلس إلى الولايات المتحدة على هيئة ودائع واستثمارات الأمر الذي يفسر دعم ومساندة حكومات دول المجلس لسعر صرف الدولار في مواجهة العملات الأخرى حتى لا تفقد تلك الاحتياطيات قيمتها.

(3وقوع فئات من المجتمع تحت خط الفقر النسبي وتآكل الطبقة الوسطى:

يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة وبالتالي تكون هنالك إشكالية في توزيع الدخل فالمتأثرون به هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يؤدي إلى اختفاء وتآكل الطبقة الوسطى التي تقوم بدور حيوي وفعَّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات خطيرة.

(4عدم فاعلية السياسات النقدية:
نظراً لظروف النمو الاقتصادي الكبير الذي تمر به المنطقة تكون السياسة النقدية المناسبة هي رفع أسعار الفائدة وذلك لخفض حدة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاديات المحلية، ومن ثم تخفيض حدة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات، ولكننا نجد أن الحكومات الخليجية تعمد إلى خفض أسعار الفائدة المحلية وقد يصبح سعر الفائدة الحقيقي سالباً مع مستويات التضخم الحالية وذلك بزيادة العرض النقدي في الاقتصاديات المحلية حتى تنخفض العملات الوطنية وذلك للمحافظة على معدل سعر الصرف إلى الدولار أي أن العملات الوطنية مضطرة إلى الهبوط مع هبوط الدولار لتحافظ على المعدل الثابت المعلن. وثمن المحافظة على هذا المعدل الثابت هو ترك الحرية لمستويات الأسعار بالتصاعد دون إمكانية لجم هذا التصاعد بوسائل السياسات النقدية المعروفة.
(5الآثار السلبية المحتملة على الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية:
حيث يخلق التضخم بيئة طاردة للاستثمار مما يؤدي إلى هروب الرساميل إلى خارج المنطقة وانخفاض المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما يخلق تخوف لدى المستثمرين بانخفاض الثقة في الاقتصاد المحلي وعدم وضوح الرؤية للزيادات المستقبلية في الأسعار، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وتكدس رؤوس الأموال وتحويلها للخارج.
ويتضح من خلال العرض السابق أن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد، ولها آثار اقتصادية ومالية واجتماعية متعددة، مما يستلزم منهجا كليا لمعالجتها، إضافة إلى سياسات قطاعية وجزئية متخصصة، ولكن بشرط تكاملها واستنادها إلى استراتيجية عليا للتنمية المستدامة.

مرئيات الهيئة الاستشارية لمعالجة ظاهرة التضخم:
<u>أولا :سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية :</u>
.1الإسراع في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية المؤدية للعملة الخليجية الموحدة لما لها من تأثير على التضخم.
.2يجب تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم فالسياسة النقدية يجب أن تسعى للحد من السيولة عن طريق رفع سعر الفوائد والتشديد على البنوك للحد من الإقراض وتشديد شروط الإنفاق ورفع الاحتياطات المطلوبة من البنوك ومؤسسات التمويل، كما تحاول الحد من تأثير السيولة على الاقتصاد بالاستثمار الخارجي أو بإصدار سندات محلية تقوم بسحب الفوائض المالية حتى لا تزيد من التضخم.

.3إعادة تقييم سياسة الربط بالدولار واختيار سياسة صرف مناسبة، بما يتوافق مع الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون ويحافظ على الاستقرار النقدي والمالي والقوة الشرائية للعملة الوطنية .

ثانياً: سياسة الإنفاق الحكومي والطلب بشكل عام وإشكالية محدودية الطاقة الاستيعابية:

.1 برمجة وترشيد الإنفاق الحكومي من دون الإضرار بالخطط التنموية والتدرج في تنفيذ المشاريع الحكومية على فترات زمنية مناسبة للحد من الإنفاق الحكومي.

.2 تنويع القاعدة الإنتاجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعمل على تلبية احتياجات سكان المنطقة. وذلك بزيادة نسبة القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي.

.3 تحويل الفائض في الرساميل الخليجية إلى خيارات استثمارية مناسبة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي بهدف زيادة الطاقات الإنتاجية.

.4 الحد من البيروقراطية المفرطة حيث تساهم في زيادة تكاليف تقديم السلع والخدمات للمستهلك النهائي من خلال تأثيرها المباشر على كفاءة الإنتاج والاستثمار العام والخاص .

.5 تقرير اتجاهات التجارة وتنويع الشركاء التجاريين والنظر في عقد اتفاقيات تجارية أفضل وفك الاختناقات في البنية التحتية إن وجدت بالإضافة إلى تحسين المنافسة ومحاربة الاحتكار وتنويع الاقتصاد وخفض الإنفاق على بعض الجوانب التي لا تؤثر على النمو ومن المهم عدم اتخاذ قرارات تخالف التوجه العام نحو آليات السوق والاقتصاد الحر أو اتخاذ قرارات تسبب دخول الاقتصاد في حالة تباطؤ وتضيع فرص التنويع وتطوير الاقتصاد والاستفادة من الدخول المرتفعة حالياً.

ثالثاً: بيانات حصر ظاهرة التضخم ومتابعتها:

1- أهمية توحيد البيانات والإحصائيات العامة لدول مجلس التعاون :

من خلال مسح الأسواق لتحديد أسعار السلع والخدمات والمستلزمات بشكل دوري لتكوين قاعدة بيانات موحدة يقاس عليها نسبة التضخم وتقييمه وذلك بتوفير بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة للوقوف على الأوزان المناسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك من السلع والخدمات وتوحيد المؤشرات والأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

2- أن تتحرك أجهزة الرصد والإحصاء للتحديد الكمي والنوعي لجذور التضخم:

حيث أن سياسات معالجة التضخم تعتمد بصورة أساسية على التقدير الكمي والنوعي لأسباب التضخم فسياسات معالجة التضخم المستورد مثلاً تختلف عن سياسات معالجة التضخم المصطنع الناجم عن الغش التجاري والاحتكار أو نقص المعروض.

رابعاً: الرقابة التشريعية وحماية المستهلك:

1- ضرورة إصدار تشريعات عاجلة تحد من مضاربات الشركات الاستثمارية في عقارات السكن الخاص على وجه الخصوص ودعوة الدول إلى تحقيق التوازن النسبي في عقارات السكن الخاص من تحرير وتوفير العدد المناسب من الأراضي المخططة والوحدات السكنية الخاصة لمستحقي الرعاية السكنية من المواطنين أسوة بالتجربة في دولة الكويت التي أدت إلى انخفاض أسعار العقار.

2- التدخل الحكومي المباشر لمنع احتكار السلع الضرورية وتقنين أسعارها ومراقبتها مراقبة صارمة للتأكد من عدم رفعها دون مبرر.

3- تعزيز هيكل الرقابة على الأسعار وخصوصاً في قطاعات الغذاء والسكن والإسراع في سد القصور لحماية المستهلك بالإضافة إلى تبّني سياسة الدعم الحكومي للسلع الغذائية والدواء والإسكان الضرورية.

4 ـ أن تعمل حكومات دول المجلس الأعضاء على تحسين مستويات الدخل للمواطنين عن طريق طرح بعض الشركات الحكومية المربحة والناجحة بالاكتتاب للمواطنين بأسعار تشجيعية، كما حدث من خلال تجارب بعض دول المجلس وتقوم بتحسين وضع الفئات الفقيرة من المجتمع بوسائل الثروة وليس وسائل الدخل لأن الأخيرة تزيد من حدة التضخم والأولى تكون حلولا طويلة المدى. كما يجب أن تسن التشريعات وتعد البرامج لدعم الطبقة المتوسطة والمحافظة عليها وذلك تلافياً للاضطرابات والقلاقل السياسية والاجتماعية.

5 ـ نشر الوعي الاستهلاكي للحد من النمط الاستهلاكي والميول الشرائية في مجتمعات دول مجلس التعاون بسبب رغبة مختلف أفراد المجتمع من مواطنين ووافدين في محاكاة الغير وتقليدهم.

خامساً: الأمن الغذائي:

1. تفعيل استراتيجية الأمن الغذائي بين دول المجلس وتبّني استراتيجية خليجية مشتركة للشراء الموحد للسلع الأساسية الغذائية من مصادرها الخارجية.

2. الاستثمار المباشر في إنتاج عدد من السلع في عدد من الدول ذات الميزة النسبية العالية في القطاع الزراعي، وذلك من خلال العمل على تأسيس شركات خليجية مشتركة في هذا المجال .

سادساً :تعزيز التنسيق الإقليمي:

رأت الهيئة أهمية تعزيز التنسيق الإقليمي لحل مشكلة التضخم ودعم التبادل التجاري البيني والحد من المعوقات التي تواجه تطبيق السوق الخليجية المشتركة والمعوقات التي تواجه تطبيق الاتحاد الجمركي.

سابعاً: تعزيز التنسيق العربي والعالمي لمعالجة ظاهرة التضخم:

تدارست الهيئة الاستشارية ظاهرة التضخم على الصعيد العالمي في ضوء المساعي التي تبذلها المنظمات والهيئات العالمية والتجمعات الإقليمية، وتوصلت إلى قناعة بأن الأسرة العالمية، وهي تتعامل مع مشكلة التضخم، تتطلع إلى مشاركة إيجابيه من دول مجلس التعاون في هذه المساعي التي تبذلها دول العالم لمعالجة آثار التضخم، وترى الهيئة أن تعد دول المجلس برنامجاً خليجياً متكاملاً يتفق مع المسؤوليات الدولية التي تتحملها دول المجلس، يشمل المشاركة في الجهود العالمية والمساهمة الفعّالة تجاه هذه الجهود وذلك لكي لا تفاجئ دول المجلس بالتزامات لا تتفق مع سياستها.

كما تدارست الهيئة إمكانية بحث موضوع التضخم في جدول أعمال القمة الاقتصادية العربية التي ستعقد في دولة الكويت في مطلع عام 2009م، ونظراً للاهتمام العربي الواسع، رسمياً وشعبياً، بموضوع التضخم، وآثاره في حياة المواطنين، وأبعاده على السلم الاجتماعي وعلى الاستقرار والأمن في الدول العربية. ترى الهيئة أن تبادر دول مجلس التعاون بأخذ المبادرة في إعداد ورقة عمل خليجية جماعية تحدد فيها سياستها وخطواتها بمواجهة التضخم، ومساعيها للتخفيف من آثاره، كما تتضمن هذه الورقة أيضاً استعداد دول المجلس للتنسيق والتعاون مع الدول العربية الأخرى لتأخذ إجراءات لتجاوز الآثار السلبية للتضخم في المجتمعات العربية، بما في ذلك إمكانية الاتفاق على برنامج الأمن الغذائي.

ثامناً: استراتيجية عامة لاستهداف التضخم:

لاحظت الهيئة أن جميع دول المجلس قد باشرت بالفعل في تطبيق سياسات لمعالجة ظاهرة التضخم على رغم اختلاف حدة أسبابها وآثارها بين الدول الأعضاء، تراوحت بين الخيارات الآتية:

* إصدار قوانين لتحديد أسقف للزيادات في مستويات إيجارات المساكن.
* دعم أسعار بعض السلع الأساسية وزيادة إمكانيات التخزين الاستراتيجي لهذه السلع.
* زيادة رواتب وأجور الموظفين والعمال في القطاعات الحكومية.
* تسهيل عبور ونقل السلع بين دول المجلس، بما في ذلك توسيع وتطوير الموانئ.

إن هذه السياسات مطلوبة ولكن لا بد لها أن تكون ضمن حزمة واستراتيجية متكاملة، حيث أن زيادة الأجور ودعم السلع لا يوقف التضخم بل قد يؤدي إلى زيادته لاحقاً بفعل الحلقة الحلزونية ما بين زيادة الأجور وزيادة الطلب الفعَّال وارتفاع التكاليف، وعليه تدعو الهيئة إلى تبني حزمة سياسيات متكاملة نقدية ومالية وتنظيمية/تشريعية

واستثمارية، مبرمجة حسب آمادها الزمنية المناسبة فالأدوات النقدية والمالية تصلح للمعالجات في الأمد القصير، وزيادة عرض المساكن والعقارات تتطلب مدى متوسط أما زيادات الطاقة الإنتاجية وتوسيع الاستثمارات ووضع سياسات لصرف العملة وتحديد اتجاهات التجارة والشركاء التجاريين فهذه كلها تتطلب سياسات متوسطة وبعيدة الأمد، ولذا فإن الهيئة تدعو إلى تبني حزمة سياسات تستند إلى خيارات استراتيجية مدروسة يجري تطبيقها ضمن جدولة زمنية وآليات عمل حسب خصوصيات الظاهرة في كل دولة على حدة من جهة وحسب مقتضيات وشروط التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المجلس من جهة أخرى.

توضيح حول مرئيات الهيئة الاستشارية لظاهرة التضخم
فـي ظل الأوضاع الراهنة

قامت الهيئة الاستشارية على مدى يقارب العام بدراسة حالة التضخم التي سادت دول المجلس خلال السنوات القليلة الماضية، وقدمت عددا من المرئيات بعضها يتناول حلول قصيرة المدى لمكافحة حالة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية وهذه الحلول هي معالجات فورية مثل التحكم في حجم السيولة في الأسواق في الاقتصاديات الوطنية وضبط الإنفاق العام وجميع الإجراءات الإدارية للتحكم بالأسعار ووضع أسقف للتصاعد السعري، وهذه المرئيات لا بد أن يقرأها من يضع السياسة الاقتصادية في ظل الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة منذ ستة اشهر ولكن اليوم وبعد أن أصبحت أسعار النفط ثلث ما كانت علية آنذاك , لا يخفى على متخذ القرار أن هذه الأدوات ذاتها لا بد من استخدامها اليوم في الاتجاه العكسي وذلك بضخ السيولة في الاقتصاديات الوطنية وبجدولة الإنفاق العام في ضوء الأولويات واتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة للمحافظة على المؤسسات المالية الوطنية بعيداً عن خطر الإفلاس حتى وان بدت هذه النتيجة مستبعدة.

المرئيات التي قصدت معالجات قصيرة المدى تتغير في الأمد القصير تبعاً لتصاعد الأسعار أو هبوطها لكن المرئيات الأهم هي تلك التي تناولت حلولا متوسطة وطويلة المدى واتسمت بطابع استراتيجي على درجة عالية من الأهمية وغير مرتبطة بحالة التقلب في أسواق النفط أو بظلال الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول المجلس. بل إن هذه المرئيات لابد أن تلقى العناية الكافية والاهتمام اللازم لأنها هي الوسائل الشافية لدرء اعتمادية وتأثر الاقتصاديات الوطنية بالتقلبات الاقتصادية العالمية سواء في حالة التضخم أو في حالة الركود.

ونستخلص القضايا الاستراتيجية من مرئيات الهيئة الاستشارية في التالي:

أولا: تعزيز التنسيق الإقليمي: فقد دعت الهيئة إلى تبني حزمه من السياسات التي تستند إلى الخيارات الاستراتيجية حسب خصوصيات كل دولة وحسب مقتضيات وشروط التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المجلس من جهة أخرى. (ص195 و196).

ثانيا: تنويع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس بما يعمل على تلبية احتياجات سكان المنطقة وذلك بزيادة نسبة القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي، وبرمجة وترشيد الإنفاق الحكومي دون الأضرار بخطط التنمية، وتحويل الفوائض المالية إلى الخيارات الاستثمارية المناسبة والحد من البيروقراطية التي تساهم في زيادة التكاليف وتنويع الشركاء التجاريين وتحسين المنافسة ومحاربة الاحتكار(ص 188 و189).

ثالثا: الرقابة التشريعية وحماية المستهلك: الحول دون تآكل الطبقة الوسطى وتحسين وضع الفئات الفقيرة من المجتمع بوسائل الثروة وليس وسائل الدخل وتعزيز الرقابة

التشريعية ضد الاحتكار والمضاربات وعلى الأخص في السلع الأساسية والضرورية للمواطن(ص 194 و195).
رابعا: الأمن الغذائي: تفعيل استراتيجية الأمن الغذائي وتقليل درجة الانكشاف الغذائي للمنطقة على الخارج (ص 195).
خامسا: دراسة نظام سعر الصرف بما يتوافق مع الخصائص الاقتصادية لدول المجلس ويحافظ على الاستقرار النقدي والمالي والقوة الشرائية للعملة الوطنية(ص188).
سادسا: تعزيز شفافية البيانات الاقتصادية اللازمة لدراسة الظواهر الاقتصادية وتوحيد البيانات والإحصائيات العامة لدول المجلس بما يساعد في دقة وصحة نتائج الدراسات الاقتصادية والحلول التي تضعها هذه الدراسات أمام متخذي القرار(ص 193،194).